الاقتصادية

المؤشر السعري
8080.5
بتغير قدره
+125.4
1.58%

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«التجارة» تنتدب 4 موظفين في «إدارة المنظمات العالمية والحقوق الفكرية»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان وزير التجارة والصناعة أنس الصالح أصدر قرارا بندب موظفين في إدارة المنظمات العالمية والحقوق الفكرية. واضافت المصادر انه تم انتداب طارق البكر كمراقب لمراقبة الايداع والدراسات، وعذاري الهايف كرئيسة لقسم الدراسات الفنية، ومها القطان كرئيسة لقسم العلامات التجارية ونوف بدران كرئيسة لقسم تجارة الخدمات.

● عبدالرحمن خالد

مجموعة طيران الجزيرة تحصل على تمويل بقيمة 90 مليون دولار من «الوطني» وبنك «دي في بي ـ إس إي» لشراء 3 طائرات إيرباص جديدة

أعلن بنك الكويت الوطني والبنك الألماني «دي في بي ـ اس إي» (DVB Bank SE) ومجموعة طيران الجزيرة عن إبرام صفقة بقيمة 90 مليون دولار لتمويل «مجموعة طيران الجزيرة» في عملية شرائها لثلاث طائرات جديدة من طراز «إيرباص A320»، حيث سبق أن تسلمت المجموعة واحدة منها في بداية الشهر الجاري. وقام بترتيب صفقة التمويل كل من بنك الكويت الوطني وبنك «دي في بي ـ اس إي» بصفتهما المولين الرئيسيين للصفقة المستحقة على فترة 12 عاما. وقالت الرئيسة التنفيذية لبنك الكويت الوطني في الكويت شيخة خالد البحر: «بدأت علاقة بنك الكويت الوطني مع «مجموعة طيران الجزيرة» في عام 2008، عندما تم اختيار البنك لإدارة عملية إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية، ونمت العلاقة منذ ذلك الحين من خلال تلبية متطلبات تمويلية مختلفة للمجموعة.

الجزيرة رتبت لعملية شراء لثلاث طائرات جديدة من طراز «إيرباص» A320

واليوم، نفخر بالدور الذي قمنا به في قصة نجاح طيران الجزيرة، وبروزها كإحدى شركات منطقة الشرق الأوسط الرئيسية في الآونة الأخيرة».

من ناحيته، قال عضو مجلس الإدارة التنفيذية في بنك «دي في بي ـ اس إي» برتراند جرابوسكي: «بدأنا التعاون مع مجموعة طيران الجزيرة في يونيو من عام 2005، إذ كان بنك «دي في بي ـ اس إي» من أوائل البنوك التي مولت عملية بناء أسطول شركة طيران الجزيرة، وبعد مرور ثمانية أعوام، يسرنا أن نشهد نمو «مجموعة طيران الجزيرة» إلى شركة رائدة في قطاع الطيران تحقق نتائج مالية إيجابية وأرباحا متتالية». وقال رئيس مجلس إدارة «مجموعة طيران الجزيرة» مروان بودي: «بهذه الصفقة، تغطي «مجموعة طيران الجزيرة» احتياجاتها التمويلية للعامين القادمين، نشكر كلا من بنك الكويت الوطني والبنك الألماني «دي في بي ـ اس إي» لكونهما شريكين حقيقيين في نجاح الشركة ونشكرهما أيضا على دعمهما الدائم».

وتسلمت المجموعة إلى اليوم 13 طائرة جديدة من طراز A320 منذ تأسيسها في عام 2005، وذلك ضمن طلبية وضعتها لدى «إيرباص» لشراء 15 طائرة.

وستقوم المجموعة بتسلم الطائرتين المتبقيتين من الطلبية في شهر أكتوبر من العام الجاري وفي شهر مايو من عام 2014 القادم. وتأتي هذه الخطوة ضمن استراتيجية الشركة للنمو بتشغيل طائرات جديدة وحديثة، حيث تتسلم «طيران الجزيرة» طائرات جديدة لغاية 2014 بما يتماشى مع نمو السوق الكويتي ككل. يذكر أن جميع طائرات طيران الجزيرة من طراز «إيرباص» A320، وهو الطراز الأكثر مبيعا في العالم، حيث يتم اليوم تشغيل أكثر من 5500 طائرة من هذا الطراز حول العالم فيما تتجهز شركة «إيرباص» لتسليم أكثر من 3900 طائرة من الطراز ذاته خلال الأعوام القادمة. وتعد الطائرة من طراز A320 أكثر الطائرات ذات الممر الواحد كفاءة بيئيا، وتستخدم لخدمة معظم أنواع الرحلات من قصيرة المدى إلى الرحلات عبر القارات.

ومجموعة طيران الجزيرة هي شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وتملك أسطولا يضم 13 طائرة من طراز «إيرباص» A320 موزعة ما بين شركة «طيران الجزيرة» التي تشغل سبع طائرات وشركة «سحاب لتأجير الطائرات» المملوكة بالكامل للمجموعة والتي تشغل ست طائرات.

ومن عملاء شركة «سحاب» كل من شركة «فيرجن أميركا» والخطوط السريلانكية وطيران ناس وطيران الجزيرة.

وتشغل شركة «طيران الجزيرة» سبع طائرات A320 مكونة من درجتي سفر وهما الدرجة السياحية ودرجة رجال الأعمال. وتوفر للمسافرين على درجة رجال الأعمال خدمة تسجيل الأمتعة الخاصة بهم، و60 كيلوغراما مجانا للأمتعة المسجلة، وقاعات رجال الأعمال، بالإضافة إلى مقصورة مخصصة على متن الطائرة وقائمة طعام غنية ومتنوعة، فيما تقدم للمسافرين على الدرجة السياحية 40 كيلوغراما مجانا للأمتعة المسجلة إضافة إلى قائمة وجبات ومرطبات متغيرة شهريا. وتضم شبكة «طيران الجزيرة» التي تنطلق من الكويت الوجهات الأكثر طلبا للأعمال والعطلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنها دبي، والبحرين، وبيروت، والإسكندرية، وعمان، وأسطنبول، وشرم الشيخ، وأسيوط، والأقصر، ومشهد، وسوهاج، وجدة، والرياض، والقاهرة، والنجف.

«طيران الجزيرة» عضو في الاتحاد الدولي للنقل الجوي «IATA» وتشغل أحد أحدث الأساطيل من طائرات «إيرباص A320» في الشرق الأوسط.

حجم الاستثمارات المتوقعة للقطاع الخاص ضمن الخطة التنموية دون مستوى الطموح

الحساوي: البنوك المحلية تدرك أهمية تطبيق معايير الحوكمة التي حددها «المركزي»

أكد الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت د.حمد الحساوي ان البنوك المحلية تدرك مدى أهمية تطبيق معايير الحوكمة وتحرص على أن تستكمل الاجراءات الكاملة لقواعدها وهي ملتزمة بالتاريخ الذي حدده بنك الكويت المركزي بشأن البدء في تطبيقها في 1 يوليو المقبل.

وقال الحساوي لـ «كونا» ان البنوك تعتبر ركنا اساسيا من أركان الاقتصاد الوطني فهي تدرك ما يترتب على تطبيق الحوكمة من مسؤوليات تتعلق بسلامة ومهنية إدارة أمورها بما يتماشى مع المعايير الدولية المتعلقة بالإدارة السليمة للشركات والمؤسسات ولذلك فقد قطعت شوطا في استيفاء المتطلبات التي وضعها بنك الكويت المركزي في مجال الحوكمة.

واضاف أن خطة التنمية التي قدمتها الحكومة لتطوير الاقتصاد تسير ببطء على الرغم من تنفيذ بعض المشروعات، مشيرا الى ان الخطة نصت على رفع نصيب القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي فيما جاء توزيع الاستثمارات بها غير متماش مع المستهدفات الأساسية التي تسعى إليها.

وذكر ان حجم الاستثمارات المتوقعة للقطاع الخاص ضمن الخطة دون مستوى الطموح، لافتا الى ضرورة الحد من البيروقراطية ودعم اللامركزية في صنع القرار الاقتصادي ورفع مستوى البنية التحتية وتطوير الخدمات وتعميق التنويع الاقتصادي والاعتماد على آليات السوق وتطوير أسواق المال ودعم الادارة الفعالة للشركات ومكافحة الفساد. وفي رده على سؤال في حال قيام بنك الكويت المركزي برفع الضمانات على الودائع فهل ستحافظ البنوك المحلية على قدرتها الائتمانية وتصنيفاتها المرتفعة اكد الحساوي ان البنوك الكويتية اعتادت أن تمارس أنشطتها بشكل طبيعي حتى مع عدم وجود أي أنظمة أو تشريعات تكفل ضمان الودائع.

واشار الى ان ما قدمته الدولة من ضمان للودائع المصرفية جاء في أعقاب نشوب الازمة المالية العالمية لطمأنة المودعين بتوفير نوع من الحماية لهم في حال عدم قدرة البنوك على الايفاء بالتزاماتها نحو المودعين من جانب ولتعزيز استقرار القطاع المصرفي «على الرغم من متانة اوضاعه المالية».

واضاف انه بعد مرور خمس سنوات وفي ضوء الاوضاع المستقرة للبنوك وما تحققه من أرباح جيدة وما تتمتع به من مؤشرات مالية قوية ومعدلات كفاية رأسمال مرتفعة فإن رفع الضمان على الودائع لن يمثل أي مشاكل على الاطلاق بالنسبة للبنوك «فضمان الودائع يكون لظروف استثنائية والبنوك حاليا قادرة على ضمان ودائع عملائها».

وشدد على حرص اتحاد المصارف على المساهمة في وضع الحلول العملية للمشاكل الاقتصادية «فقد أعد الاتحاد ورقة بالتعاون مع اتحاد الشركات الاستثمارية حول مقترح بالإجراءات العاجلة لمعالجة الوضع الاقتصادي في الكويت وتم تقديمها في ديسمبر 2012 إلى القيادة السياسية وتضمنت مقترحا بشأن معالجة أوضاع الشركات». وأوضح ان المقترح قائم على تقييم أوضاع شركات الاستثمار بواسطة مؤسسات متخصصة في عمليات التقييم وتصنيفها في ثلاث مجموعات حسب أوضاعها المالية: «الاولى هي الشركات ذات الأوضاع المالية المتينة والثانية الشركات التي لها جدوى مناسبة لاستمرارها على المدى الطويل ولكنها تحتاج إلى بعض المساندة حاليا والثالثة هي الشركات التي لا جدوى من استمرارها»، مضيفا ان المقترح قائم ايضا على إنشاء المؤسسة الكويتية لمعالجة أوضاع الشركات المضطربة.

وأكد ان البنوك المحلية قادرة على مواجهة الصدمات والاستمرار في مواصلة نشاطها في ظل الاوضاع الصعبة ولديها مصدات كافية فهي تتمتع بمؤشرات ايجابية تعززها أربع ركائز هي: معدلات كفاية رأس المال والسيولة المرتفعة وجودة الأصول واستمرارها في تحقيق الأرباح بمستويات جيدة.

واوضح ان هذه الركائز ستعزز من قدرة البنوك على تطبيق «بازل 3» بما يتناسب مع التوجهات العالمية من حيث توقيتات التطبيق، مبينا ان بنك الكويت المركزي حريص على أن تكون الكويت من أولى الدول في تطبيق «بازل 3» لتحقق ما حققته في عام 2005 حيث كانت من أولى الدول في تطبيق تعليمات «بازل 2».

وبالنسبة لقدرة البنوك الكويتية على تنفيذ المطالب الاخيرة برفع نسبة العمالة الوطنية، قال ان عدد العمالة في البنوك المحلية يتزايد لتتجاوز نسبة العمالة الوطنية فيها النسبة المقررة للقطاع المصرفي 60٪ موضحا ان هذا القطاع كان من أول القطاعات الاقتصادية التزاما بقرار مجلس الوزراء وتحقيقا لنسبة العمالة الوطنية المقررة.

واضاف انه من ضمن استراتيجية البنوك العمل على زيادة نسبة العاملين الكويتيين لديها خلال السنوات القادمة وبما يتلاءم مع احتياجاتها وتطور العمليات المصرفية وهو ما يتسق مع التوجه الحكومي لزيادة النسبة المقررة للقطاع إلى 66٪، لافتا الى ان تطبيق هذه النسبة ينبغي أن يكون تدريجيا خلال عدد من السنوات.

وبين ان قطاع المنشآت الصغيرة في الكويت يعد من أهم الروافد الاقتصادية التي لم يتم استغلالها بالصورة التي تعظم الاستفادة منه بما ينعكس على تحقيق أهداف عملية التنمية، مؤكدا اهتمام البنوك بإنشاء وحدات خاصة لتمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة «غير أن هناك اسبابا قد تعوق استفادة هذه المنشآت من التمويل المصرفي ترجع إلى عدم استيفاء شروط الاقراض».

واضاف ان المنشآت الصغيرة والمتوسطة تسيطر على هيكل المؤسسات بنسبة 94٪ من إجمالي عدد المؤسسات وتتركز في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، مشيرا الى أن نتائج جهود تنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال الجوانب التمويلية فقط خلال السنوات الماضية لم تكن كافية لتحقيق الطموح في خلق مشروعات تسهم في تحقيق الأهداف التنموية المشار إليها.

وبالنسبة الى تعدد فروع البنوك الاجنبية في الكويت أوضح الحساوي ان تعدد فروع البنوك الاجنبية أو مدى ملاءمة الطاقة الاستيعابية لسوق الخدمات المصرفية في أي دولة لابد أن يتم وفقا لمعايير ترتكز على الخريطة الاقتصادية والسكانية للدولة، مضيفا ان البنوك المركزية هي الجهة المنوط بها دراسة أوضاع القطاع المصرفي والحكم على مدى ملاءمة عدد الكيانات المصرفية العاملة في الدولة.

وذكر أن فروع البنوك الاجنبية التي تعمل في الكويت ويبلغ عددها 11 فرعا تمثل ثمانية بنوك خليجية وثلاثة عالمية تتمتع بمتانة اوضاعها ومؤشرات مالية قوية، مبينا ان وجود الفروع الاجنبية في الكويت ينسجم مع التوجهات نحو تنويع هيكل القطاع المصرفي والمالي وتحسين بيئة العمل المصرفي ودعم مناخ المنافسة.

د. حمد الحساوي

ضرورة الحد من البيروقراطية ودعم اللامركزية في صنع القرار الاقتصادي ورفع مستوى البنية التحتية وتطوير الخدمات وتعميق التنويع الاقتصادي

أهمية الاعتماد على آليات السوق وتطوير أسواق المال ودعم الإدارة الفعالة للشركات ومكافحة الفساد

قطاع المنشآت الصغيرة في الكويت يعد من أهم الروافد الاقتصادية التي لم يتم استغلالها بالصورة التي تعظم الاستفادة منه

المناعي يدعو إلى اجتماع مجلس إدارة «بيتك» قبل رمضان

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن نائب رئيس مجلس ادارة «بيتك» د.نبيل المناعي دعا أمس عقب عودته إلى مقر عمله بحكم قضائي إلى عقد اجتماع مجلس ادارة البنك بداية شهر يوليو قبل شهر رمضان وذلك بغرض النظر في آلية تجديد بعض التسهيلات الائتمانية المتعلقة بمجلس ادارة البنك التي يحل اجلها في اغسطس المقبل وهي المرصودة في ميزانية البنك البالغة نحو 6,8 ملايين دينار.

وأفادت المصادر بأن جدول اعمال الاجتماع سيتطرق إلى عدة موضوعات تتعلق بآلية تطوير العمل الداخلي داخل البنك ومناقشة تقارير اللجان الداخلية للبنك خلال الفترة المقبلة، ويأتي هذا بعد ان اصدرت المحكمة أمس حكمها القضائي الذي اكد على صحة عضوية د.نبيل المناعي بمجلس إدارة البنك ليوقف بذلك قرار تنفيذ بطلان العضوية.

من جهة أخرى، أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن صدور حكم في الشق العاجل في الطعن بالتمييز رقم 2013/1219 تجاري/2 المقام منه بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا، حيث كانت محكمة الاستئناف قد أصدرت حكمها في الاستئناف رقم 2013/1524 تجاري/6 بجلسة 23 مايو 2013 المطعون فيه ببطلان عضوية د.نبيل المناعي، وقد طعن «بيتك» على هذا الحكم بالتمييز المشار إليه، حيث صدر الحكم بوقف تنفيذه مؤقتا. وأشار «بيتك» في بيان رسمي على موقع البورصة الإلكتروني إلى أنه سبق صدور حكم بجلسة 12 يونيو 2013 في الاستئناف 2013/468 مدني/1 المرفوع من خالد العدواني وقضى بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصروفات ومبلغ ثلاثة آلاف دينار أتعاب المحاماة الفعلية للمستأنف ضدهم الأول والثانية والثالث بالسوية بينهم.

وكان المستأنف قد أقام الدعوى رقم 2012/2847 تجاري مدني كلي حكومة بطلب الحكم ببطلان عضوية عضوي مجلس الإدارة د.نبيل المناعي وايمان الحميدان وصدر الحكم الابتدائي فيها بجلسة 3 يناير 2013 برفض الدعوى وإلزام رافعها بالمصروفات والأتعاب، لذا يؤكد «بيتك» إلى أن هذين الحكمين يقرران صحة عضوية د.نبيل المناعي بمجلس الإدارة.

● محمود فاروق

تورّط مجموعة من الوسطاء في عمليات إدخال أوامر بيع وشراء وهمية

كشفت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» عن تورط مجموعة من الوسطاء في سوق الكويت للأوراق المالية في عمليات إدخال أوامر بيع وشراء وهمية على بعض الاسهم مما ساهم في ارتفاع قيمة الاسهم التي استهدفها الوسطاء خلال عملياتهم على مدار عدة ايام متتالية. وافادت المصادر بأن العمليات الوهمية تمت بالاتفاق بين الوسطاء وبعض المتداولين بهدف الاستفادة من حركة نشاط التداولات في سوق الكويت للاوراق المالية الأمر الذي اوقع الوسطاء تحت شبهة وقوع الجرائم المنصوص عليها في المادة (122) من القانون رقم 7 لسنة 2010، مبينة انه من المتوقع ان يتم إحالة البلاغ إلى نيابة سوق المال للتحقيق في الواقعة وملابساتها وتحديد الأشخاص الذين استفادوا من الصفقات التي تمت من خلال هؤلاء الوسطاء.

واشارت إلى ان هيئة اسواق المال قدمت منذ بداية الشهر الجاري وحتى الآن بلاغين إلى نيابة سوق المال للكشف عن التلاعبات التي ظهرت في تداولات السوق التي تزامنت مع حركة النشاط التي شهدتها البورصة، حيث استغل المتلاعبون ثغرات السيستم الحالي الموضوع بالسوق لتحقيق مكاسب غير مشروعة خلال تلك الفترة.

وبحسب مصدر قانوني مقرب بالسوق قال ان هناك العديد من قضايا التلاعب في التداولات بالسوق ولكن يصعب اثباتها على من قام بها نظرا لاستغلال المتلاعبين العديد من الثغرات التي يصعب اكتشافها وفق النظم الجديدة المعمول بها حاليا بالسوق وعلى الرغم من ذلك فإنه يتم اكتشاف بعضها ولكن يصعب اثباتها، تلك هي الحلقة المفرغة التي مازال يصعب حلها.

عموميتها أقرت توزيع أسهم منحة بنسبة 6,06٪

242 ألف دينار إيرادات «العربي للوساطة» في 2012

قال رئيس مجلس إدارة شركة العربي للوساطة المالية علي جوهر حيات ان الشركة استطاعت في عام 2012 ان تحقق سجلا نظيفا من الشكاوى من خلال متابعة متطلبات عملائها مع عدم تدوين أي ملاحظة من الجهات الرقابية المختلفة.

وأشار حيات على هامش اجتماع الجمعية العمومية للشركة أمس للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2012 وبنسبة حضور بلغت 54٪ الى ان مجلس إدارة الشركة طور من أسس الحوكمة في نظم عمل الشركة وفق منهجية جديدة الى جانب البحث عن الاستخدام الامثل للسيولة المتاحة توجت بالحصول على عوائد أعلى وبمخاطر منخفضة عن طريق بنك الخليج الذي كان ولازال شريكا للشركة في الكثير من المتطلبات المصرفية.

وبين انه مع تراجع أحجام التداول في سوق الكويت للأوراق المالية كان لابد ان تتأثر أعمال شركات الوساطة، وهذا ما أدى الى التأثير على المركز المالي للشركة بشكل عام لكن الشركة سجلت نموا في ايرادات العمولة لعام 2012 لتبلغ 242 ألف دينار مقارنة بعام 2011 الذي سجل 180 الف دينار.

وقد وافقت عمومية الشركة على جميع البنود الواردة على جدول الاعمال ومن أهمها توزيع اسهم منحة بنسبة 6,06٪ من رأس المال المصدر. هذا وقد أجلت العمومية غير العادية لعدم اكتمال النصاب القانوني والتي كان من المفترض زيادة رأس المال فيها من 3,3 ملايين دينار لـ 3,5 ملايين دينار.

علي حيات مترئسا عمومية «العربي للوساطة» (أسامة أبوعطية)

● عبدالرحمن خالد